مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٨) العدد (٣) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (8) No. (3) 2024

آراء ابن الخشاب النحوية في كتابه "المرتجل" وفي كتب النحاة المتأخرين

جوليت سليمان *

(تاريخ الإيداع ٥/١٢ /٢٠٢٣. قُبِل للنشر في ١٠/٣ /٢٠٢٤)

□ ملخّص □

يعالج هذا البحثُ أهمَّ الآراء النحويّةَ لِعَلَمٍ منْ أَعْلامِ النّحوِ العربي في القرنِ السادسِ الهجريّ، وهو ابن الخشاب الذي ملأ اسمُهُ صفحاتِ الكتبِ النحويّةِ المهمّةِ، مثل: كتابُ مغني اللبيب لابن هشام الأنصاريّ، وكتاب همع الهوامعِ للسيوطيّ، وأسرارُ العربيّة لابنِ الأنباري...

وقد قسمتُ بحثي على مبحثين: تكلمتُ في المبحث الأول عن آراء ابن الخشاب النحوية في كتابه المرتجل.

وأما المبحث الثاني فكان مشتملاً على آراء ابن الخشابِ النحوية في كتب المتأخرين من النحاة كالمرادي، والسيوطي، والأزهري، وابن الحاجب..

وختمت بحثي بأبرز النتائج التي توصل إليها البحث.

الكلمات المفتاحية: الآراء النحوية– ابن الخشاب – المرتجل

* حاصلة على الماجستير قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة طرطوس.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (٨) العدد (٣) ٢٠٢٤
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies –Arts and Humanities Series Vol. (8) No. (3) 2024

Ibn al-Khashab's grammatical opinions in his book "Al- Mortagal" and in the books of later grammarians

Julet Suleiman *

(Received 5/12 /2023. 10 /3/2024)

□ ABSTRACT□

This research discusses the most important grammatical opinions of one of the prominent figures in Arabic grammar in the sixth century AH, namely Ibn al-Khashab, whose name filled the pages of important grammatical books, such as: the book Mughni al-Labib by Ibn Hisham al-Ansari, the book Hama al-Hawa'i by al-Suyuti, and the Secrets of Arabic by Ibn al-Anbari...

I divided my research into two sections: In the first section, I talked about Ibn al-Khashab's grammatical views in his book Al-Murtajl.

As for the second section, it included Ibn al-Khashab's grammatical opinions on the books of later grammarians such as al-Muradi, al-Suyuti, al-Azhari, and Ibn al-Hajib.

I concluded my research with the most prominent findings of the research.

Keywords: grammatical opinions - Ibn Al-Khashab Al- Mortagal.

* She holds a Master's degree in the Department of Arabic Language, Faculty of Arts and Human Sciences, University of Tartous.

مقدمة:

اللغة العربيّة ليست مجرّد وسيلة للتواصل، وليست مجموعة قواعد وأحكام وبُنى فقط، إنّها أكثرُ من ذلكَ بكثير، إنّها هُويةُ أبنائها ومستودعُ فكرِهِم، إنّها ماضيهِم وحاضرِهم ومستقبلِهم، إنّها لغة القرآن، لغةُ الدّين والعقلِ والعلمِ والأدبِ والروحِ.

ولأنّ ما فعلهُ السّلفُ كانَ جليلاً وعظيماً كانَ لزاماً علينا العودةُ إلى ذلكَ التراثِ العظيمِ لنأخذَ من معينِهِ، ولأن هذا السلف يستحق منا كل التقدير، كان لا بد لنا أن نضيء على عظيم صنيعة في اللغة العربية وعلومها، وابن الخشاب قامةٌ سامقة من قامات القرن السادس الهجري، وقد كانت له إسهاماته الجليلة في قضايا اللغة العربية في عصر حاق فيه الخطر باللغة العربية وأهلها، لذلك وجب علينا أن نخصه ببحث يسلط الضوء على بعض من دوره وإسهاماته في خدمة هذه اللغة. وتسليط الضوء على آرائه النحوية في كتابه "المرتجل" وكتب النحاة المتأخرين.

ومن أهم أهداف هذا البحث:

١- التعريف بعالمٍ من علماء القرن السادس الهجري، والتعرّف على فكره النحوي؛ الذي يُعد تجلياً مشرقاً للنحو العربي.

٢- تسليط الضوء على الآراء التي تفرد بها، وإبراز القيمة العلمية لها في كتابه "المرتجل".

٣- إظهار أثر ابن الخشاب فيمن جاء بعده من المتأخرين كالمرادي وابن الحاجب وغيرهم...

وأمّا الدراسات السابقة فلا يوجد على حد علمي دراسة وافية عن ابن الخشاب، ما خلا الكتاب المحقق الذي اعتمد عليه البحث وهو كتاب المرتجل.

سيعتمد البحث على المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة وتحليلها واستجلاء أبعادها حتى يصلَ ما يناسبه من نتائج.

تمهيد

إنَّ القارئَ لكتبِ التراثِ النحوي يجدُ أنَّها مليئةٌ بآراءِ النحاةِ، ومناقشاتِهم للظواهرِ اللغويّةِ؛ الصرفيةِ منها والنحويةِ، ولا عجبَ في ذلكَ بلْ إنَّ الأمرَ الطبيعيَ أن تكونَ تلكَ الكتبُ والمصنفاتُ تحتوي على آراء من ألّفَ في علمِ اللغةِ. وذلكَ لأنَّ تلكَ الآراءَ والمناقشاتِ هيَ لتفسيرِ ظاهرةٍ صوتيةٍ أو صرفيةٍ أو نحويةٍ، سواءٌ أكانتْ الظاهرةُ مسايرةً لكلامِ العربِ أو مخالفةً لقاعدةٍ استنبطَها النحاةُ من كلامِ العربِ.

وفي كتابِ المرتجلِ لـ"ابن الخشاب" نجدُ ابنَ الخشاب يطرحُ آراءً كثيرةً، ويناقشُها ويبدي رأيَهُ في المسائلِ التي عالجَها، شأنُه في ذلك شأنُ كثيرٍ من النحاةِ، وعلماءِ اللغةِ الذين صنّفوا الكتبَ اللغويةَ، وقد تجلّتْ أراءُ ابنِ الخشابِ واضحةً من خلالِ معالجتهِ قضايا المرتجل بطريقةٍ متميّزة، وهذا يدلُّ على مكانةِ ابنِ الخشابِ في النحو واللغة. حتّى قيل فيه: «إنّه في درجةِ أبي علي الفارسيّ في النحو» [١].

وقد قيل: النحاةُ أربعة: الجواليقي، وابن الشجري، وابن الخشاب، وابن الدهان [٢].

المبحث الأول:

آراء ابن الخشاب في كتابه المرتجل:

ويمكن تقسيمُ آراءَ ابنِ الخشابِ النحوية في مرتجله إلى قسمين:

---

[١] – معجم الأدباء: ياقوت الحموي، مطبعة دار المأمون، مطبعة دار المشرق – بيروت، سلسلة المطبوعات العربية ١٩٣٦.١٢/٤٧.

[٢] وفيات الأعيان: ابن خلكان، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٨٤م، ٢/١٢٤.

أولاً: آراء ذكرها وناقشها مؤيداً أو معارضاً.

ثانياً: آراء ذكرها دون التعليق عليها.

أولا: آراء ذكرها وناقشها ورجح بعضها ورفض بعضها: ومن تلك القضايا نذكر على سبيل المثال:

١ – عسى:

تناولُ ابنُ الخشابِ الفعلَ (عسى) موضحاً ما يكونُ عليهِ منْ حالةِ الجمودِ وعدمِ التصرفِ، فقالَ: «...فأمّا علةُ جمودِها وامتناعِها من التصرفِ، فذهبَ بعضُهم في ذلكَ إلى أنَّها محمولةٌ فيه على "لعلّ"، و(لعلّ) حرفٌ، والحروفُ لا تتصرفُ فأجريتْ عسى مجراها» . وهوَ يرى علةَ جمودها غيرَ ما سُبق، يقولُ: «وأجودُ من ذلكَ أن يقالُ إنّها جمدتْ لأنّها تدلُّ على الاستقبالِ، ولفظها لفظُ المضي، فاستغنى أن يتكلّفَ لها بناء المضارع منها، ولهذهِ العلةِ لزمَ خبرَها (أن)» .[٢]

وإذا تتبعنا آراءَ السابقين لابنِ الخشابِ نجدُ سيبويه ذهبَ إلى أنَّ (عسى) في مثلِ (عساك، وعساني، وعساه) أجريتْ مُجرى (لعلّ) في نصبِ الاسمِ ورفعِ الخبرِ، كما أجريتْ لعل مجرى (عسى) في اقترانِ خبرها بـ(أنْ) .[٣]

وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ (عسى) في الأمثلةِ المذكورةِ لا تزالُ عاملةً عملَ كادَ وأخواتها، أي: لا يزالُ يليها اسمُها المرفوعُ .[٤]

فابنُ الخشابِ لمْ يوضحْ عملَها واختصاصَها بل اكتفى بالقولِ: «إنَّها محمولةٌ على (لعل) التي هيَ حرفٌ..» . وقوله الآخر: «إنَّها جمدتْ لأنَّها تدلُّ على الاستقبالِ ولفظها لفظُ المضي فلا يتكلف لها بناءُ المضارعِ منها..» .

وبذلكَ خالفَ غيره من المتقدمين، وخالفَهُ بعضُ المتأخرين، فقدْ حكى ابنُ السراجِ أنَّ عسى حرفٌ[٧] ، فيرد عليه ابنُ الأنباري بقولهِ: «وهوَ قولٌ شاذٌ لا يعرّجُ عليهِ، والصحيحُ أنَّه فعلٌ، والدليلُ على ذلكَ أنَّه يتصلُ به تاء الضمير، وألفه، وواوه نحو: عسيته، وعسيا، وعسوا، وخبرها لا يكون إلا مع الفعل المستقبل نحو: عسى زيد أن يقوم» . وقال المرادي أيضاً: «ذهبَ الجمهورُ إلى أنَّه فعلٌ وهوَ الصحيحُ» . أمّا ابنُ هشام فقدْ أوضحَ عملَ[٩](لعل) في حكمِها وعملِها حيثُ قالَ بإعطاءِ (لعل) حكم (عسى) في العملِ كقولِ الشاعرِ:

تقولُ بنتي قد أتى أتاكا يا أبت علك أو عساكا[١٠]

---

[١] المرتجل: أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م، ص١٢٨– ١٢٩.

[٢] السابق: ص١٢٩.

[٣] الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهر – مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٣٨٨/١.

[٤] المدارس النحوية: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧، ص١٠٣.

[٥] المرتجل: ص١٢٨.

[٦] المصدر السابق: ص١٢٩.

[٧] ينظر الأصول في النحو: ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ت)، ٢٣٠/١.

[٨] أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تح: محمد بهجة البيطار، دمشق، ط١، ١٩٥٧م، ص٥٣.

[٩] الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تح: طه محسن، بغداد، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م، ص٤٣٤– ٤٣٧.

[١٠] المغني: ابن هشام، ١٠١/١.

« وإعطاءُ (لعل) حكمَ (عسى) في اقترانِ خبرها بـ(أن) ومنه الحديث الشريف: «فلعلَّ بعضَكم أن يكونَ ألحنَ بحجتهِ من بعض» .[١]

٢- مهما:

قيل إنَّها مكونةٌ من (مَهْ) ضمتْ إليها (ما) الشرطية، وقيلَ إنَّ أصلَها ما الشرطية زيدتْ عليها (ما) لتأكيدِ الشرطِ كما تزادُ مع غيرها من أدواتهِ لتأكيدهِ، فتكررَ لفظان بصيغةٍ واحدةٍ، أحدهما: "ما" الشرطيّة وهيَ الأولى، والآخر "ما" الزائدة وهيَ الثانية، وهي حرف، فصارَ اللفظُ (ماما تُقُل أقلْ) فكرهوا هذا التكريرَ فحرّفوه بتغييرِ أحدهما فأبدلوا من ألفِ الأولى (هاء) لتقاربِ الحرفين فصار اللفظ (مهما) .[٢]

وقد أخذَ ابنُ الخشابِ بالرأي الثاني بقولهِ: «وهذا القولُ عندهم أقوى من الأولِ وأجرى على المقاييسِ» .[٣]

٣- الضمائر:

قالَ ابنُ الخشابِ: «واعلمْ أنَّ الأصلَ في جميعِ ضمائرِ الجموعُ المذكرةُ المذكورةُ مما فيه الميم أن تأتيَ بعدها واو، وتكونُ الميمُ عندهم لمجاوزةِ الواحد، والواو لتعيينِ أنَّ المجاورةَ إلى جمع لا تثنية؛ كقولكِ في أنتم: أنتمو، وفي هُمْ: هُمُو، وفي قُمْتُم قمتمو، وكذلكَ في المنصوبِ والمجرورِ، ما اتصلَ، وما انفصلَ؛ كقولكَ رأيتكمو، ورأيتهمو وبكمو ومنهمو، إلا أنَّهم حذفوا الواو تخفيفاً وسكَّنوا الميم قبلها بحذفِ ضمتها...» .[٤]

إنَّ إشباعَ الضمةِ في هذه الضمائرِ إنَّما هوَ علامةٌ للجمعِ عندَ ابنِ الخشابِ، وقد مثّلَ لذلك من القراءات القرآنية، كما تناولها النحاةُ الآخرون، فقدْ ذكرَ أبو علي الفارسي في كتابهِ (الحجة) مجموعةً من تلكَ القراءاتِ التي يظهرُ فيها إشباعُ الحركةِ لتكونَ حرفاً فقالَ: «قالَ سيبويهِ: قالَ بعضُهم: عليهمو فأتبعَ الياء ما أشبهها وتركَ ما لا يشبهُ الياء ولا الألف على الأصلِ» .[٥]

وروِيَ عن الحسنِ البصري (ت١١٠هـ) أنَّهُ كانَ يقرأ (عليهمي) بكسرتين ويثبتُ الياءَ في الوصلِ، قالَ أبو حاتمُ السجستاني: لم أسمعْ أحداً يقرأ بكسرِ الميمِ إلّا ألحقَ الياءَ في الوصلِ، ولا أحداً يضمُ إلا ألحقَ واواً في الوصلِ، والواو والياء تسقطان في الوقفِ .[٦]

قالَ الفارسي: والحجةُ لابنِ كثير في قراءتهِ (عليهمو) في (عليهمو ولا الضالين) توجهه أنَّه أتبعَ الياءَ ما أشبهها والذي يشبهُها الهاء، وتركَ ما لا يشبهُ الياء والألف وهوَ الميم على أصلهِ وهوَ الضم .[٧]

---

[١] المغني: ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، بيروت ١٩٦٦، ٦٦٩/٢، وراجع المقرب: ابن عصفور علي بن مؤمن، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٥٩هـ، ١٠١/١ في عمل عسى عمل (لعل).

[٢] ينظر: المرتجل: ص٢٧٥- ٢٧٦.

[٣] السابق: ص٢٧٦.

[٤] المرتجل: ص٢٨٤.

[٥] الحجة في علل القراءات السبع: أبو علي الفارسي، تح: علي النجدي ناصيف، والدكتور عبد الحليم النجار، والدكتور عبد الفتاح شلبي، مطبعة دار الكتاب العربي، مصر، ٤٤/١-٤٦- ٧٠- ٨١- ٨٧.

[٦] ينظر السابق: ٤٦/١.

[٧] ينظر السابق: ٧٠/١.

٤- (من) اسم نكرة:

ذكرَ ابنُ الخشابِ الاسمَ (مَنْ) من حيثُ النوع والدلالة، فقدْ ذهبَ إلى أنَّها ليستْ بموصولةٍ بل نكرة موصوفة. مستشهداً بقولِ الشاعرِ:

ربَّ مَنْ أنضجتُ غيظاً صدرَهُ قد تمنى لي موتاً لم يُطَعْ [١]

وهي مثل (ما) في قول الشاعر:

ربَّ ما تكرهُ النفوسُ منَ الأمرِ له فرْجَةٌ كحلِّ العقالِ [٢]

إلا أن (مَنْ) لمن يعقلُ و(ما) لما لا يعقل . [٣]

ولم يختلفْ ابنُ الخشابِ عمن سبقهُ أو جاءَ بعده من النحاةِ في جعلِ (من) نكرةً موصوفةً، فقد استشهدَ ابنُ هشام بقولِ حسانَ في وصف (مَنْ) بالنكرةِ:

فكفَى بِنا فَضلاً على مَنْ غيرِنا حُبُّ النَّبيِّ مُحمَّدٍ إيّانا [٤]

ومثّل سيبويه لذلك بقول الفرزدق:

إنّي وإياكَ إذ حلتْ بأرجلنا كمنْ بوادِيهِ بعدَ المحلِ ممطور [٥]

وزعمَ الكسائي أنَّ العربَ لا تستعملُ (مَنْ) نكرةً موصوفةً إلا في موضعٍ يختصُ بالنكرةِ كوقوعها بعدَ (ربَّ) نحو: ربَّ من أنضجت.... البيت . [٦]

وذكرَ الفارسي أنَّ (مَنْ) تقعُ تامةً بلا صلةٍ ولا صفةٍ، ولا تضمن شرط ولا استفهام كقوله: (ونعمَ من هو في سر وإعلان). قال السيوطي: «ولم يوافقْهُ أحدٌ على ذلك» . [٧]

٥- الحروف تنوب عن الحركات:

ويقصدُ بذلكَ الأسماءَ الستةَ، ونوني التثنية والجمع، وهوَ جمعُ الصحةِ لا التكسيرِ.

لقدْ ذكرَ ابنُ الخشابِ آراءَ طائفةٍ من النحاةِ في مسألةِ نوني التثنية والجمع فقالَ: « حتى حملَ ذلكَ طائفةٌ من النحويين على أن جعلوا للنون أحكاماً مختلفةً، فقالوا: هيَ في موضعِ عوضٍ من الحركةِ والتنوين نحو: وذلك قولك: رجلان، وفي موضعِ عوض من الحركةِ وحدها وذلك في قولك: الرجلان، وفي موضعٍ عوضٌ من التنوين وحده وهو قولك: فتَيَان» . [٨]

ثمَّ بيّنَ رأيَهُ في ذلكَ قائلاً: «وفسادُ هذا التفصيلِ والتمثيلِ ظاهرٌ لمن أنسَ بمقاييس العربيةِ، والقولُ هوَ الأولُ لأنَّه لا حاجةَ داعيةً إلى القولِ بهذا من اختلافِ حكمِ الحرفِ» . [٩]

---

[١] المغني: ابن هشام، ٣٢٨/١.
[٢] الكتاب: سيبويه، ٢٧٠/١.
[٣] ينظر المرتجل: ص٣٠٧- ٣٠٨.
[٤] ينظر المغني: ابن هشام الأنصاري، ٤٣٢/١.
[٥] الكتاب: سيبويه، ٢٦٩/١.
[٦] همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ٩٢/١.
[٧] همع الهوامع: ٩٢/١.
[٨] المرتجل: ص٦٥.
[٩] السابق: ص٦٥.

ووضّحَ ما ذهبَ إليهِ بقولهِ: «والذي يدلُّ على كونها عوضاً عن الحركةِ ثبوتُها حيثُ تَثْبتُ الحركةُ، وذلكَ في قولكَ: الرجلان، والقائمون، وعلى كونها عوضاً من التنوينِ حذفُها حيثُ تحذفُ كقولك: صاحبا أخيك، ومسلمو زيد. وعلةُ اختلافِ حركتيهما – أعني نون التثنية – حيثُ كُسِرَت، ونون الجمع حيث فتحتْ أنَّ التثنيةَ أسبقُ، وحرفُ التثنيةِ ساكنٌ ونونها ساكنةٌ في الأصلِ، فكسروها على ما يجري عليه الحكمُ في الأكثرِ...» .[١]

٦- البناء اللازم والعارض:

لقدْ تحدثَ ابنُ الخشابِ عن البناءِ في مواضعَ مختلفةٍ في المرتجلِ ونستطيع أن نقسمَ الموضوعَ إلى قسمين:

أ- البناءُ اللازمُ والعارضُ في الأسماءِ والأفعالِ.

ب- البناءُ العارضُ في (لا) النافيةِ للجنس.

أ- البناء اللازم والعارض في الأسماء والأفعال:

قالَ ابنُ الخشابِ: «البناءُ في الأسماءِ لازمٌ وعارضٌ، أمَّا الأفعالُ فبناؤها أصلٌ لا عارضٌ فيزولُ عنها المعنى الذي أوجبَ لها البناءَ فتردُ معربةً» .[٢]

أمّا المنادى المفردُ والمعرفةُ نحو: يا زيدُ ويا رجلُ فإنَّه مبنيٌّ على الضمِ، والبناءُ فيهِ عارضٌ أيضاً لأنَّه إذا انفصلَ عن النداءِ عادَ معرباً.

ولمْ يختلفْ ابنُ الخشابِ عمَّا ذهبَ إليهِ غيرُه من النحاةِ، فقد ذهبَ الجرجاني إلى القولِ: «إنَّ الأسماءَ أصلُها الإعرابُ، وإنَّ البناءَ يأتيها لمشابهةٍ تتقررُ بينها وبينَ الحروفِ، كما أنَّ الأفعالَ أصلُها البناءُ وإنَّما أُعربَ منها ما يُضارعُ الأسماءَ» .[٣]

ب- البناء العارض في اسم (لا) النافية للجنس:

النكرةُ المفتوحةُ مع (لا) المرادُ بنفيها نفيُ الجنسِ نحو: لا رجلَ في الدارِ، فإنَّ (لا) عاملةٌ في رجلٍ النصبَ وهيَ مركبةٌ من بعدُ معهُ ومحمولةٌ هيَ وهوَ كالاسمِ الواحدِ في قولِ سيبويهِ: «ولذلكَ شُبه قولك لا رجلَ بـ(خمسةَ عشر) لأنَّ الأصلَ معهُ خمسةٌ وعشرةٌ، فرُكبَ العددانِ وهما اسمانِ مفردانِ وجعلا كلمة واحدة» .[٤]

فابنُ الخشابِ تبعَ رأيَ سيبويهِ في هذه المسألةِ ، ورأيهُ هذا ينسجمُ مع رأي كثيرٍ[٥] من النحاةِ كابنِ عصفور[٦] ، والجرجاني[٧] .

---

[١] السابق: ص٦٦.

[٢] السابق: ص١٠٦- ١١٠.

[٣] المقتصد في شرح إيضاح الفارسي: عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م، ١٢٧/١.

[٤] المرتجل: ص١١٠.

[٥] ينظر الكتاب: ٥٤٢/١.

[٦] ينظر المقرب: ١٩٠/١- ١٩١.

[٧] المقتصد في شرح الإيضاح: ٧٩٩/٢.

٧- كلا وكلتا:

ذكرَ ابنُ الخشابِ أنَّ كلا وكلتا اسمان مفردا اللفظِ ومعناهما التثنيةُ وأنَّ ألفَ كلا وكلتا منقلبتانِ عن واو أو ياء، ونفى أنْ تكونَ تاء كلتا للتأنيثِ معارضاً الجرمي ، ويقولُ: « فـ(كلا) كـ(مِعَى) في[١] أنَّه اسمٌ مقصورٌ مفردٌ، وألفهُ منقلبةٌ إمّا عن واو – وهوَ الأقيسُ–، وإمَّا عن ياء لجوازِ إمالتِهَا و(كلتا) للمؤنثِ، تاؤها منقلبةٌ في القولِ الصحيحِ عن الواو، أو عن الياء اللتين أجزنا انقلابَ ألف كلا عن كل واحدة منهما. فإن كانتْ منقلبةً عن واو فإنّ الأصلَ (كلوا) فقلبتِ الواو تاء كما قلبتْ في تراثٍ والأصلُ (وارث) وتجاه والأصلُ (وجاه).

وإن كانتْ منقلبةً عن ياء، فالأصلُ (كِلْيَا) فقلبتِ الياء تاءً كما قلبتْ في تِنْتَين، لأنَّ أصلَ (ثنتين) ثنيان، إذا كانتْ من ثنيت. وليسَ قولُ من ذهبَ إلى أنَّ التاءَ للتأنيثِ كتاءِ قائمة وقاعدة بشيء، لأنَّه يؤدي إلى وقوعِ تاء التأنيثِ حشواً، وذلكَ ممتنعٌ»[٢] .

إلى أن يقولَ: «ويدلُّ على أنّ (كلا وكلتا) اسمان مفردان وإن أفادا معنى التثنيةِ عودُ الضميرِ إلى كلِّ واحدٍ منهما مفرداً كقولِهِ تعالى: ﴿كلتا الجنتين آتت أكلها﴾[٣] ، ولم يقلْ أتتا أكلها.

وقد جاءَ في الشعرِ عودُ الضميرِ إلى كلا مثنى على المعنى، وهوَ قولُ الفرزدقِ:

كلاهما حينَ حَدَّ الجري بينهما قد أقلعَا وكلا أنفيهما رابي »[٤]

وقد ذكرَ ابنُ هشام أنّهُ يجوزُ مراعاةُ (كلا وكلتا) في الإفرادِ مستشهداً بالآيةِ المذكورةِ، ومراعاةِ معناهما وهوَ قليلٌ، وقد اجتمعا في قولِ الفرزدقِ المذكورِ[٥] .

ولو قارنا رأيَ ابنِ الخشابِ بآراءِ من سبقوه من النحاةِ كسيبويه والفارسي، أو المعاصرين له كابنِ الأنباري فيما يتعلقُ بالألفِ في (كلا) والتاء في (كلتا) من جهةٍ، ودلالتهما على الإفرادِ والتثنيةِ أو الإضافةِ من جهةٍ ثانيةٍ، ووزنُ كل منهما عندَ النحاة من جهةٍ ثالثةٍ لوجدنا الاتفاقَ في بعضِها، والاختلافَ في أمورٍ أخرى.

وقالَ ابنُ يعيش: «وأمَّا (كلتا) فالتاءُ فيها بدلٌ من لامها، والألفُ فيها للتأنيثِ وأصلُها (كلوى) كذكرى، والذي يدلُّ على أنَّ اللامَ معتلةٌ قولُهُمْ في مذكرِهَا (كلا) وكلا فعلٌ ولامُهُ معتلةٌ بمنزلةِ لامِ حجا ورضى، وأن تكون اللامُ واواً أمثل من أن تكونَ ياءً لأنَّ إبدالَ التاءِ من الواو أضعافُ إبدالها من الياء

... وكان أبو عمر الجرمي يذهبُ إلى أنّها (فعتل) وأنَّ التاءَ علمُ تأنيثها، والنسبةُ إليها (كلوي) كما يقالُ في ملهى: ملهوي. »[٦] .

---

[١] المرتجل: ص٦٧- ٧٠.

[٢] المرتجل: ص٦٧.

[٣] الكهف: ٣٣.

[٤] المرتجل: ص٧٠.

[٥] ينظر المغني: ٢٦٩/١.

[٦] – شرح المفصل: ابن يعيش، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية ، شارع الكحكيين، مصر، (د.ت)، ٦/٦.

٨- الاسم المنادى المعرفة:

قالَ ابنُ الخشابِ: «وأمّا المنادى فبنيَ لوقوعهِ موقعَ أسماءِ الخطابِ وتضمنهُ معنى علاقةِ الخطابِ كالكافِ في (أدعوكَ)، والتاء في (أنتَ)» ، ثم قال: «فلما وقعَ المنادى المعرفةُ موقعَ الحرفِ أو ما يغلبُ عليهِ شبهُ الحرفِ بنيَ، وخُصَّ بالبناءِ على الحركةِ لأنَ له أصلاً في التمكنِ بدليلِ أنَّه إذا لمْ يستعملْ منادى رجعَ إلى أصلهِ من الإعرابِ إن كانَ مما يُعربُ، وجُعلتِ الحركةُ الضمةَ لأنَّها أقوى الحركاتِ» [٢] .

وإذا تتبعْنَا آراءَ بعضِ النحاةِ في هذه المسألةِ، نجدُ أنَّ ابنَ عصفورٍ قدْ نقلَ في بناءِ المنادى قولَ الفارسي: «... وأسماءُ الخطابِ تغلبُ عليها معاني الحروفِ بدلالةِ أنَّ كلَّ موضعٍ تقعُ فيهِ أسماءٌ يكونُ فيها دلالةٌ على الخطابِ...» . وبهذا لم يخالفْ ابنُ الخشابِ منْ تقدمهُ من النحاةِ.

كما اتفقَ المتأخرون منهمْ على ما ذهبَ إليهِ ابنُ الخشابِ في بناءِ الاسمِ المنادى المعرفةِ، فقالَ السيوطي: «علةُ بناءِ هذه الأسماءِ وقوعُها موقعَ كافِ الخطابِ، وهوَ مذهبُ الجمهورِ، وقيلَ: مبنيٌ لشبههِ بالضميرِ وخُصَّ بالضمِ لئلا يلتبسُ بغيرِ المتصرفِ لو فُتِحَ، وبالمضافِ للياءِ لو كُسِرَ».

وزعمَ الرياشي أنَّ الضمةَ إعرابٌ لا بناءٌ ونقلهُ ابنُ الأنباري عن الكوفيين [٤] .

٩- باب الجمل:

استعرضَ ابنُ الخشابِ آراءَ النحاةِ في الجملةِ الواقعةِ بعدَ حتى بقولهِ: «وهناكَ جملٌ اختلفوا فيها خلافاً لمْ يشعْ، وهيَ الجملةُ الواقعةُ بعد (حتى) التي تُسمى الابتدائيةُ يعنونَ التي تقعُ بعدها الجملُ مبتدأً بها كقولهِ:

فما زالتِ القتلى تَمُجُّ دماءَها بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ [٥]

...وذهبَ الزجاجُ إلى أنَّ هذه الجملةَ في موضعِ جرٍ بـ(حتى)، وردَّ عليه الفارسي قولَه هذا في كتابهِ الذي سماه (الإغفال)، بكلامٍ أطالَ فيه الاحتجاجَ، وقالَ: إن هذا يقتضي تعليقَ حرفِ الجرِ، وحروفُ الجرِ لا تعلق، يريدُ لا تُمنَعُ العمل في اللفظِ... وممن وافقَ الزجاجَ فيما ذهبَ إليهِ في هذه المسألةِ أبو محمدٍ بنُ درستويهِ وبخلافهما نقولُ» .

وبذلك نجدُ ابنَ الخشابِ قدْ خالفَ الزجاجَ وابنَ درستويه فيما ذهبا إليهِ في هذه المسألةِ متفقاً مع الفارسي في رأيهِ.

ثانياً: آراء ذكرها دون أن يعلق عليها:

لكلِّ عالمٍ من علماءِ العربيةِ موقفٌ في الدراساتِ التي ينحو منحاها، فيبدي رأيهُ بالرفضِ أو الإيجابِ تارةً، أو عدمِ التمايز والتفاضل بينَ ما يريدُ توضيحَهُ في الآراءِ والأفكارِ أو المسائلِ التي يطرحُها في بحوثهِ ومؤلفاتهِ تارةً أخرى، فيسندها إلى أصحابها دونَ أن يكونَ له رأي.

---

[١] المرتجل: ص١٠٣.

[٢] المصدر السابق: ١٣٠.

[٣] المقتصد في شرح إيضاح الفارسي: الجرجاني، ٧٦١/٢.

[٤] ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، ٣٢٣/١، مسألة رقم ٤٥.

[٥] المرتجل: ص٣٤٤.

[٦] االمصدر السابق: ص٣٤٤- ٣٤٦.

وهذا ما نجده عندَ ابن الخشابِ من خلالِ الوقوفِ على مجموعةٍ من المسائلِ النحويةِ التي يذكرُ فيها بعضاً من علماءِ النحو ويستعرضُ آراءهَمْ:

١- المعتل من الأسماء المقصورة:

تبعَ ابنُ الخشابِ رأيَ من سبقَهُ في قضيةِ الوقفِ على المقصورِ المنونِ، وطبيعةِ الألفِ الموقوفِ عليها لجهةِ كونِها ألفاً أصليةً أو مبدلةً من التنوينِ، بقولهِ: «ذهبَ الفراءُ، وأبو عثمانَ المازني، وأبو علي الفارسي أخيراً إلى أنَّ الوقفَ في الأحوالِ الثلاثِ على الألفِ المبدلةِ من التنوينِ، والأصليةُ محذوفةٌ، للقائِها المبدلةَ من التنوينِ، فوزنُ (عصا) على قولِ هؤلاءِ (فعا) وعلى قولِ أبي عمرو بنِ العلاء، والكسائي، وابنِ كيسان والسيرافي أنَّها (فَعَل) فالألفُ أصليةٌ وهيَ لامُ الفعلِ، وذهبَ سيبويهِ وبقيةُ النحويين إلى مذهبٍ وسطٍ بينَ هذين المذهبين وهوَ أنَّ الألفَ في هذا الاسمِ في حالةِ الوقفِ في الرفعِ والجرّ هيَ الأصليةُ، وفي النصبِ هيَ المبدلةُ من التنوينِ، والأصليةُ محذوفةٌ للقاءِ هذه المبدلةِ من التنوينِ» . فلمْ يرجحْ ابنُ الخشابِ مذهباً فيْ ذلكَ، أو يرفضُ رأياً، بل قامَ بعرضِ الآراءِ السابقةِ دونَ رفضٍ أو تأييدٍ.[١]

٢- إعراب الأسماء الستة:

نقلَ ابنُ الخشابِ آراءَ العلماءِ في حقيقةِ علامةِ الإعرابِ الفرعيةِ في الأسماءِ الستةِ لجهةِ كونها منقلبةً عن الواو الأصليةِ قلباً مباشراً كحالِ نصبِ (أباك) والأصلُ (أبَوكَ) أو بعدَ القلبِ كما في حالتي الجرِ والرفعِ، يقولُ ابنُ الخشابِ: «والأصلُ في الرفعِ أبَوُك ثم أسكنتْ الباءُ ونقِلَتْ إليها ضمةُ الواو، فسكنتِ الواو وانضمَ ما قبلَها، ففي الاسمِ في حالِ الرفع قلبٌ فقط» .[٢]

٣- التثنية والجمع:

استعرضَ ابنُ الخشابِ رأيَ سيبويهِ ومن تبعهُ حولَ مسألةِ ألفِ التثنيةِ التي تأتي حرفَ إعرابٍ أو حركةَ إعرابٍ بقولهِ: «فالألفُ في التثنيةِ علامةُ التثنيةِ ودليلُ الرفعِ، وحرفُ إعرابٍ لا إعرابَ فيه ولا نيةَ إعرابٍ، بدليل أنَّ الياءَ في الجرِ والنصبِ ساكنةٌ مفتوحٌ ما قبلَها، فلو كانتْ في نيةِ حركةٍ، لانقلبتْ ألفاً... فإذا لم تكنْ في الياءِ حركةٌ، ولا نيةُ حركةٍ والألفُ كذلك، هذا مذهبُ سيبويه، ومن قالَ بقولهِ منَ النحويين» .[٣]

٤- المنصرف وغير المنصرف:

استعرضَ ابنُ الخشابِ رأيَ سيبويهِ وأبي الحسنِ الأخفشِ في مسألةِ الصفةِ الممنوعةِ منَ الصرفِ، حيثُ قالَ: «وأمَّا الصفةُ فلا تتصرفُ أبداً لعلتين: وزنُ الفعلِ، والصفةُ. فإن نقلْتها من الوصفِ إلى الاسمِ بأن تعلقَها علماً عاقبَ التعريفُ الصفةَ فصارَ في الاسمِ علتان: وزنُ الفعلِ والتعريفُ فامتنعَ أيضاً الصرفُ بعدَ النقلِ كما امتنعَ من قبلِ النقلِ. فإن نكرّتَ هذا الاسمَ الذي كانَ وصفاً ثمَّ علقتهُ علماً منعهُ سيبويه الصرفَ بعد تنكيرهِ وصرّفهُ أبو الحسنِ الأخفش لأنَّهُ بعدَ التنكيرِ ليسَ فيهِ عندَهُ سوى وزنِ الفعلِ فقط» .[٤]

٥- اسم الفعل: (نزال وتراك):

---

[١] المصدر السابق: ص٤٩.

[٢] المرتجل: ص٥٧.

[٣] المصدر السابق: ص٦١.

[٤] المصدر السابق: ص ٧٩- ٨٠.

ذكرَ ابنُ الخشابِ رأيَ ابنِ جني في مسألةِ بناءِ أسماءِ الأفعالِ بقولِهِ: «قالَ أبو الفتحِ بنُ جني: بنيتْ هذه الأسماءُ لتضمنها معنى لام الأمرِ، والاسمُ إذا تضمنَ معنى الحرف بنيَ» .[١]

٦- ما أفعله:

يذكرُ ابنُ الخشاب رأيَ الأخفشِ وسيبويهِ في (ما) في صيغةِ التعجبِ (ما أفعله)، فيقولُ: «هذا مذهبُ صاحبِ الكتابِ في هذا اللفظِ، وإنَّما حملَها – أعني (ما)- على أنَّها غيرَ موصولةٍ ولا موصوفةٍ... وذهبَ الأخفشُ (سعيد) إلى أنَّ (ما) موصولةٌ وما بعدها صلتُها، والخبرُ محذوفٌ» .[٢]

٧- أي:

استعرضَ ابنُ الخشابِ رأيَ سيبويه وأبي علي الفارسي ويونسِ بنِ حبيب في معرضِ حديثِهِ عن (أي) الاسمِ الموصولِ، في قولِهِ تعالى: ﴿ثُمَّ لننزعَنَّ من كلّ شيعة أيُّهمْ أشدُّ على الرحمن عِتِيّا﴾[٣] ، حيثُ قالَ: «فمذهبُ سيبويه في هذا الاسمِ أنَّه بمعنى الذي، يوصَلُ كما يوصَلُ، وهو مبنيٌ كما أنَّ الذي مبنيٌ، لكنّه مبنيٌ على الضمِ... وانتصرَ أبو علي الفارسي لمذهبِ سيبويه في أنَّ "أياً" مبنيةٌ... والخليلُ يقولُ: إنَّ "أيُّهُمْ" مأخوذةٌ من كلامٍ فهيَ محكيةٌ... وفيها أقوالٌ أخُرُ للكوفيين وغيرهم منها قولُ يونسَ بنِ حبيب وهو بصري: أنَّها مُعلقٌ عنها» .[٤]

٨- أسماء الأفعال المعدولة من حروف الجر:

ذكرَ ابنُ الخشاب رأيَ الكسائي في إجازةِ الإغراءِ بحروفِ الجرِ حيثُ يقولُ: «أجازَ الكسائي الإغراءَ بجميعِ حروفِ الصفاتِ على ما رويَ عنهُ، ويريدُ أهلُ الكوفةِ بالصفاتِ إذا قالوا: حروفَ الصفات حروفَ الجر والظروفَ...» .[٥]

وفي المسائلِ السابقةِ التي عرضناها نجدُ أنَّ ابنَ الخشابِ كانَ يذكرُ الآراءَ دونَ أن يدليَ في أكثرِ الأحيانِ برأيِهِ، ويكتفي فقط بذكرِ الآراءِ النحويةِ لسابقيهِ معللاً تارةً، وتارةً يتركُ المسألةَ دونَ تعليلٍ. وربَّما يعودُ الأمرُ في ذلكَ إلى أنَّ ابنَ الخشابِ كانَ يبتعدُ عن العللِ الجدليةِ، ولأنَّ كتابَهُ كانَ تعليمياً.

وفي أثناءِ تناولِ ابنِ الخشابِ للقضايا النحويةِ قد لا يذكرُ أسماءَ النحاةِ أو كتبَهمْ عندَ توضيحِهِ المسألةَ النحويةَ، بل يجعلُ ذلكَ عاماً كأن يقول: عندَ النحاةِ أو عندَ النحويين، أو قالَ النحويون، أو قوله في كتبِ النحويين... إلى غيرِ ذلكَ من القولِ المطلقِ... وفيما يأتي بعض الأمثلة على ذلك:

١- أدوات الشرط الجازمة (إن):

استخدمَ ابنُ الخشابِ لفظي (كثير من الناس، والأكثرين) نيابةً عن مجموعةٍ من علماءِ النحو مستعرضاً رأيَهم ورأيَ أبي عثمان المازني حولَ عملِ (إن) الشرطيةِ الجازمةِ حيثُ قالَ: «تعملُ في فعلين هما الشرطُ وجزاؤه في قولِ كثيرٍ من الناسِ... وعندَ الأكثرين أنَّها تجزمُ الأولَ بنفسِها، وترفدُه أي تقويهِ أعني فعلَ الشرطِ فينجزمُ الثاني وهوَ الجزاءُ بها وبه...، وقولُ من ذهبَ إلى أنَّ سكونَ الفعلين بعدَها سكونُ بناءٍ لا إعرابٍ غيرُ صحيحٍ، وقد عزوا هذا القولَ إلى (أبي عثمان المازني) وهو كما تراه» .[٦]

---

[١] المصدر السابق: ص٩٨.

[٢] المصدر السابق: ص١٤٦- ١٤٧.

[٣] مريم: ٦٩.

[٤] المرتجل: ص٣٠٨- ٣١٠.

[٥] المصدر السابق: ص٢٥٣.

[٦] المصدر السابق: ص٢١٦.

٢- باب النكرة والمعرفة:

استعرضَ في هذا البابِ آراءَ النحويين دونَ ذكرِ أسمائهمْ أو أسماءِ كتبِهم، مكتفياً بعبارةِ النحويين، كقولهِ: «وهذهِ النكراتُ هيَ الأجناسُ عندَ النحويين وهيَ الأولُ عندهم» . وكقولهِ في موقعٍ آخرَ في حديثهِ عن المضمر: «فإذا مرَّ في كتبِ النحويين وصفُ المضمرِ، أو الوصفُ بهِ، فالمرادُ بذلك تأكيدُهُ، أو التأكيدُ بهِ لا حقيقةُ الوصفِ نحو: مررتُ بكَ أنتَ، فأنتَ تأكيدٌ للمضمرِ قبله» .[٢]

٣- اللام في ذلك، وتلك:

قالَ ابنُ الخشاب في معرضِ حديثهِ عن اللامِ: «واللامُ في ذلكَ للبعدِ، وكذا ينبغي أن تكونَ في (تلك)... وربّما فرَّقَ بينهما بعضُ النحويين المتقدمين، لاختلافهما في الحركةِ والسكونِ» .[٣]

كما أوردَ ابنُ الخشابِ آراءَ متعددةً غير منسوبةٍ لأحدٍ وكانَ يشيرُ إليها بعباراتٍ معينةٍ مثل: (وأجازَ بعضُهم، أو قالَ بعضهم، حذّاق النحويين وغيرهم...).

فمثلاً يقولُ في معرضِ حديثهِ عن المصدرِ: «وأمَّا القسمُ الثالثُ من أحوالهِ، وهوَ استعمالهُ بالألفِ واللامِ فقليلُ التردّدِ في كلامِهم، وقد مثّلَ النحويون بقولهم: الضربُ زيدٌ خالداً قبيحٌ» .[٤]

وقولهُ أيضاً في معرضِ حديثهِ عن (التمييز): «وقسمَ الحذاقُ من النحويين: فقالوا: لا يخلو درهماً من قولكَ عشرينَ درهماً من أن يُرفعَ أو يُجرَ أو يُنصبَ، فلا يكونُ فيه الرفعُ لأنَّه ليسَ بنعتٍ للاسمِ المميزِ وهوَ عشرون ولا خبر عنه، ولا يُجر لأنَّ النونَ قد حجزتْ بينه وبينَ المّميز فمنعتِ الإضافةَ إليه...» .[٥]

وفي بعضِ المواضعِ كانَ ابنُ الخشابِ يذكرُ آراءَ من تقدمهُ وينسبها إلى قائليها، وقد تكونُ هذه الآراءُ لنحاةٍ من عصره وكذلك من أعصرٍ قبلَ عصرِه.

فآراءُ المتقدمين تشكّلُ مادةً مهمةً وغنيةً عندَ ابنِ الخشابِ حيثُ نقلَ آراء مختلفةً وكثيرةً عن علماءِ العربيةِ واعتمدَها في بناءِ قواعدهِ وتعزيزها، وهيَ كثيرةٌ، ومن أشهرِ من نقلَ عنهم: سيبويهِ والخليل، والكسائي، والفراء، والفارسي، والأخفش، وابن جني، وغيرهم...

يقولُ ابنُ الخشابِ في معرضِ حديثهِ عن العاملِ المعنوي: «وأمَّا العاملُ المعنويُّ المُختلف فعاملُ الصفةِ في قولِ أبي الحسن الأخفش، كقولكَ: مررت برجلٍ ضاربٍ، الجارُّ لضاربٍ عند أبي الحسن كونُه وصفاً لمجرورٍ وكذلك إن ارتفعَ أو انتصبَ، وعند سيبويه: العاملُ في الموصوفِ هوَ العاملُ في صفتهِ إذ كانا كالاسمِ الواحدِ» .[٦]

وقوله في معرضِ حديثهِ عن صيغةِ ما أفعله: «فأمّا ما أفعله، فإنَّ (ما) فيهِ اسمٌ مبهمٌ غير موصولٍ لا موصوف بمعنى شيء في قولِ سيبويه» .[٧]

وأيضاً قولهُ في معرضِ حديثهِ عن المعارفِ: «...وفيها أقوالٌ أخر للكوفيين وغيرهم، منها قولُ يونسَ بن حبيب وهو بصري...» .[١]

---

[١] المصدر السابق: ص٢٧٧.

[٢] المصدر السابق: ص٢٨٦.

[٣] المصدر السابق: ص٣٠٢.

[٤] المرتجل: ص٢٤٥.

[٥] المصدر السابق: ص١٥٨.

[٦] المصدر السابق: ص١١٥.

[٧] المصدر السابق: ص١٤٦.

وقوله أيضاً في معرضِ حديثه عن الإغراءِ: «وأجازَ الكسائي الإغراءَ بجميعِ حروفِ الصفاتِ على ما رويَ عنهُ، ويريدُ أهلُ الكوفةِ بالصفات...» [٢].

وقوله أيضاً في معرضِ حديثه عن (الجار والمجرور) في صيغةِ ما أفعله: «وذهبَ الزجاجُ إلى أنَّ الجارَ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ...» [٣].

المبحث الثاني: آراء ابن الخشاب في كتب المتأخرين (أثره فيمن جاء بعده)

لقد ذكرَ المتأخرونَ من النحاةِ كالمرادي، والسيوطي، والأزهري، وابنِ الحاجب، والأشموني، وابن عقيل بعضاً من آراءِ ابنِ الخشابِ في كتبهم مستشهدين بما جاءَ بها من مذاهبَ نحويةٍ وآراء ليجعلوها موطنَ الشاهدِ والمقارنةِ مع ما جاءَ بهِ غيرُه من جهةٍ، ولإثباتِ صحةِ المسائلِ التي يريدون البحثَ عنها أو رفضها من جهةٍ ثانيةٍ. وهذا خيرُ دليلٍ على مكانةِ هذا الرجلِ في الدراساتِ النحوية. وسوفُ نعرضُ بعضاً منها عل سبيلِ المثالِ لا الحصر:

١- المتبدأ والخبر (غير) في قول الشاعر:

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنٍ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ [٤].

وردَ ذكرُ ابنِ الخشابِ في كتابِ مغني اللبيبِ في معرضِ حديثِ ابنِ هشام عن المبتدأ بقولهِ: «والثالثُ أنَّه خبرٌ لمحذوفٍ ومأسوف مصدرٌ جاءَ على مفعولٍ كالمعسورِ والميسورِ والمرادُ به اسمَ الفاعلِ والمعنى أنا غيرُ آسفٍ على زمنٍ هذه صفتهُ قاله ابنُ الخشاب وهوَ ظاهرُ التعسف» [٥].

٢- أداة النداء (هيا):

وردَ ذكرُ ابن الخشابِ في الجنى الداني في حروفِ المعاني في معرضِ الحديثِ عن أداةِ النداء (هيا) بقولِ المؤلفِ: «واختلفَ النحويون في هائها، فقيلَ: هيَ بدلٌ من همزةِ أيا. وهوَ قولُ ابنِ السكيت، وابنِ الخشاب. وقيلَ: هيَ أصلٌ لا بدلٌ» [٦].

٣- في الكلم:

وردَ ذكرُ ابنِ الخشابِ في همعِ الهوامع في معرضِ الحديثِ عن الكلمِ بقولِ السيوطي: «قالَ ابنُ الخشابِ ولا يُطلقُ الكلمُ على المركبِ من كلمتين إلا عندَ من يجوّز إطلاقَ اسمِ الجمعِ على اثنين» [٧].

٤- مشاركة الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة والصيغة:

ذكرَ ما جاءَ بهِ ابنُ الخشابِ من رأي في هذه المسألةِ الأزهري في شرح التصريح على التوضيح، وقد اتفقَ الجميعُ على حصرِها في خمسةِ أمورٍ هيَ: صوغ اسمِ الفاعلِ من اللازمِ والمتعدي، والصفةِ المشبهةِ من اللازمِ، ثمَّ الزمن، عدمُ تقدمِ المفعولِ، معمولها سبباً. والأمرُ الخامسُ الذي ذكرَ فيه رأي ابنِ الخشاب هوَ: «تكونُ الصفةُ المشبهةُ

---

[١] المصدر السابق: ص٣١٠.

[٢] المصدر السابق: ص٢٥٣.

[٣] المصدر السابق: ص١٤٨.

[٤] مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، ١٦٠/١.

[٥] المصدر نفسه: ١٦٠/١.

[٦] الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، ص٤٧٠.

[٧] همع الهوامع: جلال الدين السيوطي، ١٢/١.

مجاريةً للمضارعِ في تحركهِ وسكونهِ، والمرادُ به: تقابلُ حركةٍ بحركةٍ وسكونٍ بسكونٍ لا تقابل به حركة بعينها إذ لا يشترطُ التوافقُ في أعيانِ الحركاتِ، ولهذا قالَ ابنُ الخشابِ: هوَ وزنٌ عروضي لا تصريفي »[1]

كما ذكرَ ذلكَ ابنُ هشام في المغني عندَ حديثهِ عن الفرقِ بينَ الصفةِ المشبهةِ واسمِ الفاعلِ حيثُ ذكرَ أحدَ عشرَ أمراً ثمَّ تحدثَ في الأمرِ الثالثِ حيثُ أوردَ رأيَ ابنِ الخشابِ قائلاً: «الثالثُ أنَّه لا يكونُ إلا مجارياً للمضارعِ في حركاتهِ وسكناتهِ كضاربٍ ويضربُ ومنطلقٍ وينطلقُ ومنه يقومُ وقائم لأنَّ الأصلَ يقومُ بسكونِ القافِ وضمِ الواو ثمَّ نقلوا وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر بدليلِ ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قالَ ابنُ الخشابِ هوَ وزنٌ عروضي لا تصريفي» .[2]

وقد خالفَ ابنَ الخشابِ في بعضِ ذلك ابنُ عصفور الذي قال: «فعول، فَعال، مفعال، فعل، حكمها كحكمِ اسم الفاعل، لقد ذهبَ أكثرُ النحاةِ إلى هذه المقابلةِ والمشاركةِ بينَ اسمِ الفاعلِ والصفةِ المشبهةِ من حيثُ العمل والتصريف لا كما قالَ ابنُ الخشاب (عروضي لا تصريفي..)» .[3]

٥- حركات الإعراب والبناء:

وقد ذكرَ السيوطي ابنَ الخشاب عندَ حديثه عن حركاتِ الإعرابِ والبناء في كتابهِ المطالعِ السعيدةِ في شرحِ الفريدة، (في النحو والصرف والخط). حيث قال:«قالَ ابنُ الخشابِ: لم يكنْ ذلك فرقاً اتفاقياً بل فرقاً لائقاً بحالهما فجعلوا التسميةَ الواقعةَ عليهما لمعنًى فيهما فجعلوا اللازمَ لهذا اللازمِ وهوَ البناءُ ليطابقَ اللازمُ الملزومَ.....».[4]

٦- المضاف إلى ياء المتكلم:

وردَ ذكرُ ابن الخشابِ في شرحِ الكافيةِ للاستراباذي في معرضِ حديثه عن المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ بقولِ الاستراباذي: «زعمَ الجرجاني وابنُ الخشاب، وابنُ الخباز أنَّ المضافَ إلى ياءِ المتكلمِ مبنيٌّ، والصحيحُ أنَّه معربٌ» .[5]

ذكرَ السيوطي في كتابهِ (همع الهوامع) ما جاءَ بهِ ابنُ الخشابِ إلى جانبِ آراءِ النحاةِ الآخرين في الحالاتِ الإعرابيةِ للأسماءِ المضافةِ إلى (ياء المتكلم) فقالَ: «في المضافِ إليهِ ثلاثةُ أقوالٍ أصحُها وعليهِ الجمهورُ أنَّه معربٌ كغيرهِ من المضافاتِ وإن لم يظهرْ فيهِ الإعرابُ فهوَ مقدرٌ كالمقصورِ ونحوه والثاني مبنيٌّ لإضافتهِ إلى مبنيّ بناء على أنَّ ذلكَ منْ أسبابِ البناءِ وعليهِ الجرجاني وابنُ الخشاب»[6]

وذكرَ النحاةُ الآخرون كالمرادي ، وأبي حيان النحوي ، والأشمونيّ[7] (أنَّ للمضافِ لياءِ[8] المتكلمِ أربعةُ[9] مذاهبَ كانَ رابعُها أنَّه معربٌ في الرفعِ والنصبِ بحركاتٍ مقدرةٍ، وفي الجر بكسرةٍ ظاهرةٍ).

لقدْ أوضحَ ابنُ الخشابِ رأيَهُ في هذهِ المسألةِ في كتابهِ (المرتجل) عندَ شرحهِ قولَ الجرجاني في البناءِ اللازمِ والعارضِ فقالَ: «والعارضُ بناؤه نحو المضافِ إلى ياءِ المتكلمِ في قولكَ: غلامي، وداري، وصاحبي، فغلامٌ ودار،

---

[1] شرح التصريح على التوضيح: خالد عبد الله الأزهري، مطبعة بولاق، ١٢٩٤هـ. ٨٢/٢.

[2] مغني اللبيب: ابن هشام الأنصاري، ٥٦٨/١.

[3] المقرب: ١٢٨/١.

[4] المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين السيوطي، تح: د. نبهان ياسين حسين، ١٣٩/١- ١٤٠.

[5] شرح الكافية الشافية لابن مالك

[6] همع الهوامع ٧٦/١ ، وينظرمدرسة الكوفة: ١٩/١.

[7] توضيح المقاصد بشرح ألفية ابن مالك ٢٨٧/٢.

[8] ارتشاف الضرب من لسان العرب: مخطوطات دار الكتب المصرية، رقم ٦١٥٦هـ، ورقة ٢٨٢.

[9] شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٤٣/٣. وراجع الصبان في حاشيته على شرح الأشموني ٢٨٣/٢.

وصاحب، أسماءٌ متمكنةٌ معربةٌ بأتم الإعرابِ، لم تشبهْ فعلاً ولا حرفاً ولا جرتْ مجراها ولا تضمنتْ معنييهما، فلما أضيفتْ إلى ياءِ المتكلمِ، وياءُ المتكلمِ اسمٌ مضمرٌ مجرورٌ... كسروا لها آخرَ الاسمِ المضافِ إليها» .[1]

٧- التعليق في أفعالِ القلوبِ:

ذكرَ الرضيّ في شرحِ الكافيةِ رأيَ ابنِ الخشابِ في مسألةِ العطفِ على الجملةِ المعلقِ عنها الفعلُ حيث قال: « لا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل، نحو: علمت لزيد قائم، وبكرا فاضلا، على ما قال ابن الخشاب»[2]

٨- المسائلَ الخلافيةٍ بين الكوفيين والبصريين:

جمعَ ابنُ الخشابِ الكثيرَ من الخلافاتِ بينَ الكوفيينَ والبصريينَ في مسائلَ لغويةٍ متنوعةٍ، تلكَ الخلافاتُ توسع فيها ابنُ الأنباري (ت٥٧٧هـ) في كتابهِ (الإنصاف في مسائل الخلاف بين الكوفيين والبصريين)، وهذا المسائلُ هيَ :

الرقم	المسألة	رقم الصفحة في المرتجل	في الإنصاف
١	اشتقاق الاسم	٦	٦/١
٢	السين وسوف	١٥	١٤٦/٢
٣	بناء الفعل وإعرابه	١٠٤	٥٢٤/٢
٤	العامل في الخبر	١١٤	٤٤/١
٥	اسمية وفعلية صيغة التعجب (أفعل)	١٤٧	١٢٦/١
٦	امتناع التعجب من العيوب	١٤٩	١٤٨/١
٧	تقديم التمييز على عامله إن كان متصرفاً	١٥٩	٨٢٨/٢
٨	العامل في خبر إنّ وأخواتها	١٦٩	١٧٦/١
٩	بناء اسم لا النافية للجنس وإعرابه	١٧٨	٣٣٦/١
١٠	العامل في المستثنى	١٨٦	٢٦٠/١
١١	إعراب الاسم بعد أداة الشرط	٢٢١	٦١٥/٢
١٢	المصدر والفعل أيهما أصل للآخر	٢٤٠	٢٣٥/١
١٣	بناء أي التي حذف صدر صلتها	٣٠٨	٢٨٧/١

وكمثال على تأثرِ ابنِ الأنباري بابنِ الخشابِ نقف على المسألتين الآتيتين عند كليهما:

أ- اشتقاق الاسم:

ذكرَ ابنُ الخشابِ في كتابه (المرتجل)، فقالَ: «اشتقاقهُ عندَ البصريين من سما يسمو إذا علا، كأن أصلَهُ سِمُوْ كقِنُو، أو سُمو كعضو بدلالةِ قولهم في جمعهِ أسماء، فهذا كعِدل وأعْدَال، وقفل وأقفال، أو كقِنو وأقناء، وعُضو وأعضاء، ثم حَذفوا لامه – وهو الواو – حذفاً، وسكّنوا أوله – وهو السين – ليعوضُوه من الحذفِ الذي أجروه عليه اعتباطاً. فاجْتلبوا له همزةَ الوصلِ، ليقعَ الابتداءُ بها فصارَ اللفظُ اسماً كما ترى، وذهبَ الكوفيون إلى أنَّه مشتقٌ من

[1] المرتجل: ص١٠٧.

[2] شرح الرضي، ٧٩/٢

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، ط١٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ- ١٩٦١م.

السمةِ فأصله على هذا عندهم (وسم) لأنَّ السمةَ العلامةُ، والاسم لدلالته على مسماه كالعلامة له، والذي ذهبوا إليهِ صحيحٌ من طريقِ المعنى، فاسدٌ بمقاييس اللفظِ، لأنَّه لو كانَ من الوسمِ، وهوَ أصلُ السمةِ لقيلَ في اشتقاقِ الفعلِ منه على (فعْلتُ: وَسْمتُ) ولم يقلْ أسميته، إلا أن يدعوَ فيه القلب بقياس، ولقيلَ في جمعهِ أوسام ولم يقل أسماء، ولقيلَ في جمعِ الجمعِ أواسم، ولم يقلْ: أسام، ولقيلَ في تصغيرهِ وُسَيم لا سُمَي.» [1] .

ثمَّ يقفُ إلى جانبِ البصريين فيقولُ: «وكلُّ هذه التصاريفِ تشهدُ بصحةِ قولِ البصريين» [2] .

وإذا تتبعنا ابنَ الأنباري في الإنصافِ نجده قد فصّلَ ذلك وذهبَ فيه المناحيَ المتعددةَ بشيءٍ من التوضيحِ والإطالةِ والتفصيلِ وذكرَ الشواهدَ النحويةَ الشعريةَ، وكانتْ أربعة للتدليلِ والبرهانِ في الجوابِ على كلماتِ الكوفيين وآرائهم، فيقولُ: «ذهبَ الكوفيون إلى أنَّ الاسمَ مشتقٌ من الوسمِ، وهو العلامة، وذهبَ البصريون إلى أنَّهُ مشتقٌ من السموّ وهو العلوّ، أمَّا الكوفيون فاحتجّوا بأن قالوا: إنَّما قلْنا إنَّه مشتقٌ من الوسمِ لأنَّ الوسمَ في اللغةِ هوَ العلامةُ، والاسمُ وسْمٌ على المُسمّى وعلامةٌ لهُ يُعرفُ بها... ولذلكَ قالَ أبو العباس ثعلب: الاسمُ سِمَةٌ توضعُ على الشيء يُعرفُ بها. والأصلُ في اسم وسم إلا أنَّه حُذفتْ منه الواو في وَسْم وزيدتِ الهمزةُ في أولهِ عوضاً عن المحذوفِ ووزنه إعْل لحذفِ الفاءِ منهِ.

وأمَّا البصريون فاحتجّوا بأن قالوا: إنَّما قلنا أنّهُ مشتقٌ من السّموّ لأنَّ السُموَّ في اللغةِ هوَ العلو، يقالُ سما ومنه سميت السماءُ سماءً لعلوّها والاسمُ يلعو على المسمّى ويدلُّ على ما تحتهِ من المعنى، ولذلكَ قالَ أبو العباس المبرد: الاسمُ ما دلَّ على مسمى تحتهُ وهذا القولُ كافٍ في الاشتقاقِ لا في التحديدِ» [3].

ثمَّ يسترسلُ بالشرحِ والتوضيحِ والتفصيلِ مع ذكرِ الأمثلةِ والفوارقِ بينَ الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ وهيَ الأقسامُ الثلاثةُ في الكلامِ وبعدها يقولُ: « وأمّا الجوابُ عن كلماتِ الكوفيين بأنَّ الاسمَ مشتقٌ من الوسمِ (العلامة)، قلنا: هذا وإن كانَ صحيحاً من جهةِ المعنى إلا أنَّه فاسدٌ من جهةِ اللفظِ، وهذه صناعةٌ لفظيةٌ، فلا بدَّ من مراعاةِ اللفظِ، ووجهُ الفسادِ من جهةِ اللفظِ من خمسةِ أوجه: الوجه الأول: أنّا أجمعْنا على أنَّ الهمزةَ في أولهِ همزةُ التعويضِ، وهمزةُ التعويضِ إنَّما تقعُ تعويضاً عن حذفِ اللامِ لا عن حذفِ الفاءِ، ألا ترى أنَّهم لمّا حذفوا اللامَ التي هيَ من الواوِ من (بَنو) عوّضوا عنها الهمزةَ في أولهِ فقالوا: ابن، ولمّا حذفوا الفاءَ التي هيَ الواو من (وعْد) لم يعوضوا عنها الهمزةَ في أولهِ، فلمْ يقولوا عد وإنما عوضوا عنها الهاءَ في آخرهِ فقالوا: عدة. لأنَّ القياسَ فيما حُذفَ منه لامُه أن يُعوّضَ بالهمزةِ في أولهِ وفيما حُذفَ منه فاؤه أن يُعوَّضَ بالهاءِ في آخره» . ويضربُ أمثلةً متعددةً على ذلكَ للردِّ على الكوفيين ويتابع قائلاً: «الوجه الثاني أنّكَ تقولُ: أسميْتهُ ولو كانَ مشتقاً من الوسمِ لوجبَ أن تقولَ (وسَمْتَهُ) فلمَّا لم تقلْ إلّا (أسميت) دلَّ على أنَّه منَ السُمو، وكانَ الأصلُ فيه (أسْمَوْتُ) إلّا أنّ الواو التي هيَ اللامُ لما وقعتْ رابعةً قُلبت ياء» [4] . ويسترسلُ في الكلامِ والأمثلةِ التي تعزز صحة ما يذهب إليه، ويتابع قائلاً: « الوجه الثالث: أنَّكَ تقولُ في تصغيرهِ (سُمَيٌّ) ولو كانَ مشتقاً من الوسمِ لكانَ يجبُ أن تقولَ في تصغيرهِ (وسيم) كما يجبُ أن تقولَ في تصغيرِ زِنَة: وزينة، وفي تصغيرِ عِدّة: [5]

[1] المرتجل: ص٦.

[2] المصدر السابق: ص٧.

[3] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٦/١.

[4] الإنصاف: ٨/١- ٩.

[5] المصدر السابق: ١٠/١

وُعيدة. لأنَّ التصغيرَ يرّدُ الأشياءَ إلى أصولِهَا، فلمّا لم يجزْ أن يقالَ إلّا سُمي دلَّ على أنَّهُ مشتقٌ من السُّمو لا من الوسمِ» .[١]

ويبدأُ بذكرِ الأمثلةِ للتدليلِ على خطأ ما ذهبَ إليهِ الكوفيون فتظهرُ بصريتهُ، كما هو عندَ ابنِ الخشاب.

ويتابع فيقول: «الوجه الرابع: أنَّكَ تقولُ في تكسيرِهِ (أسماء) ولو كانَ مشتقاً من الوسمِ لوجبَ أن تقولَ: أوسام، وأواسم، فلمّا لم يجزْ دلَّ على أنَّه مشتقٌ من السمو لا من الوسمِ.»[٢]

فوافقَ ابنُ الأنباري البصريين متأثراً بابنِ الخشاب في مذهبِهِ النحوي. ويسترسلُ في الشرحِ والتوضيحِ مع ذكرِ الأمثلةِ المختلفةِ على هذهِ الحالةِ، ويقول:« الوجه الخامس: أنَّه قدْ جاءَ عنِ العربِ أنَّهُمْ قالوا في اسم (سُمى) على مثال عُلى، والأصلُ فيه سُمَو إلّا أنَّهم قلبوا الواو منه ألفاً لتحرّكِها وانفتاحِ ما قبلها فصارَ سُمى، قال الشاعر:

والله أسْمَاكَ سُمَى مباراكاً آثرَكَ الله بهِ إيثارَكا

وفيه خمس لغات: اِسم بكسر الهمزة، واُسم بضمها ، وسِم بكسر السين، وسُم بضمها، قال الشاعر:

وَعَامُنَا أعْجَبَنا مُقَدَّمُهُ يُدْعَى أبا السَّمْحِ وقِرْضابُ سُمُهْ

مُتَبركاً لِكُلِّ عَظْمٍ يلحَمُهْ »[٣]

ب- إعراب الاسم بعد أداة الشرط إن (عامل الرفع):

قالَ ابنُ الخشابِ في المرتجلِ: « ولأنَّ الشرطَ متحققٌ بالفعلِ حُمِلَ الاسمُ إذا وقعَ بعدَ حرفِ الشرطِ عليهِ أي على الفعلِ فرُفِعَ بهِ مضمراً، مفسراً بما بعد الاسمِ، ولم يُرْفَعِ الاسمُ بالابتداءِ في محققِ الأقوالِ وذلكَ في نحو: إن زيدٌ جاء فأكرمْهُ، وهوَ مرفوعٌ بـ(جاء) أخرى مضمرةٍ يفسّرُها ما بعدَ الاسمِ وعليهِ حملوا قولَهُ تعالى: ﴿إذا السماءُ انشقت﴾ أي إذا انشقتِ السماءُ.»[٤]

إنَّ رفعَ الاسمِ بعدَ أداةِ الشرطِ بتقديرِ فعلٍ هوَ رأيٌ بصريٌّ، وبذلكَ يكونُ (ابنُ الخشابِ) قدْ نحا مذهبَ البصريين. يقولُ ابن الأنباري: « ذهبَ الكوفيونَ إلى أنَّه إذا تقدمَ الاسمُ المرفوعُ بعدَ (إن) الشرطيةِ نحو: (إن زيدٌ أتاني اتِهِ) فإنَّهُ يرتفعُ بما عادَ إليهِ من الفعلِ من غيرِ تقديرِ فعلٍ، وذهبَ البصريونَ إلى أنَّهُ يرتفعُ بتقديرِ فعلٍ، والتقديرُ فيهِ: إن أتاني زيدٌ والفعلُ المظهرُ تفسيرٌ لذلكَ الفعل، وحكيَ عن أبي الحسنِ الأخفشِ أنَّهُ يرتفعُ بالابتداءِ» .[٥]

ثمَّ يفصّلُ احتجاجاتِ الكوفيينَ والبصريينَ وبعدها يردُ على جوابِ الكوفيينَ ويستشهدُ بأقوالِ الشعراءِ في عاملِ الرفعِ في الاسمِ المرفوعِ بعد (إن) الشرطية وغيرها من أدوات الشرط، فيقول: « وأما قول عدي:

فمتَى واغِلٌ يُنْبُهم ويُحيُّوه ويُعْطَفُ عَلَيْهِ كأسُ

وقال الآخر:

صَعْدَةٌ نابتَةٌ في حَائِرٍ أيْنَمَا الريحُ تُمَيِّلها تمِلْ

وقول الآخر:

فمن نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وَهوَ آمنٌ وَمِنْ لا نُجِرْهُ يمْسِ مِنّا مُفَزَّعَا

---

[١] المصدر السابق: ١٣/١.

[٢] المصدر السابق: ١٤/١.

[٣] الإنصاف: ١٥/١- ١٦.

[٤] المرتجل: ص٢٢١.

[٥] الإنصاف: مسألة (٨٥)، ٦١٥/٢.

فهوَ ضعيفٌ لا يجوزُ في الكلامِ لأنَّهُ قدّرَ فعلاً بعدَ حتى وأينما ومَنْ، وهيَ فرعٌ على (إن)، ولأنّهُ فعلَ فيهِ عملَ الجزمِ، وذلكَ ضعيفٌ في (إن) في الكلامِ، وأمّا قولهم: إنَّهُ يرتفعُ بالعائدِ لأنَّ المُكْنِيّ المرفوعَ في الفعلِ هوَ الاسمُ الأولُ فينبغي أن يكونَ مرفوعاً به كما قالوا: جاءني الظريفُ زيدٌ، قلنا: هذا باطلٌ، لأنَّ ارتفاعَ زيدٍ في (جاءني الظريف زيدٌ) إنَّما كانَ على البدلِ من الظريفِ .... وأمَّا ما ذهبَ إليهِ أبو الحسنِ الأخفشُ من أنَّه يرتفعُ بالابتداءِ ففاسدٌ، إلى أنْ يقولَ: وبهذا يبطلُ قولُ من ذهبَ من الكوفيينَ وغيرِهم إلى أنَّ الاسمَ بعدَ (إذا) مرفوعٌ لأنَّهُ مبتدأ إما بالترافعِ أو بالابتداءِ في نحو قولهِ تعالى: ﴿إذا السماءُ انشَقَتْ﴾، لأنَّ إذا فيها معنى الشرط والشرطُ يقتضي الفعلَ، فلا يجوزُ أن يحملَ على غيرِهِ، واللهُ أعلمُ.»[1]

وبذلكَ يكونُ ابنُ الأنباري قدْ تأثرَ بابنِ الخشابِ فيما ذهبَ إليهِ بموافقةِ البصريينَ في رافعِ الاسمِ بعدَ أداةِ الشرطِ (إن).

الخاتمة النتائج

وبعد فهذه جولة قصيرة في رحاب آراء ابن الخشاب في كتابه "المرتجل" وفي كتب النحاة المتأخرين.

ومن النتائج التي توصّل إليها البحث:

١- تفرد ابن الخشاب بآراء لم يسبق إليها.

٢- إبرازه للرأي الذي يقتنع به دون مراعاة لأحد النحاة.

٣- عدم تعصبه لأيّ من المذاهب النحوية، رغم ميوله البصرية الواضحة.

٤- ردّ بعض آراء البصريين كما ردّ بعض آراء الكوفيين.

٥- أثّر ابن الخشاب فيمن جاء بعده من المتأخرين كالمرادي، والسيوطي، والأزهري، وابن الحاجب، والأشموني، وابن عقيل وغيرهم.

٦- جمع ابن الخشاب الكثير من الخلافات النحوية بين الكوفيين والبصريين في مسائل متنوعة، تلك الخلافات توسّع فيها ابن الأنباري في كتابه الإنصاف.

٧- كان ابن الخشاب يورد آراء متعددة غير منسوبة لأحد، ويكتفي بالإشارة إليها بعبارات معينة، مثل: قال بعضهم، مثّل النحويون، حذاق النحويين... وغيرهم.

٨- كان يكتفي بذكر الآراء لسابقيه معللاً تارة، وتاركاً المسألة دون تعليق تارة أخرى.

المصادر والمراجع

- *القرآن الكريم.*

[1] الإنصاف: ٢/ ٦١٧ - ٦٢٠ .

١- *ارتشاف الضرب من لسان العرب:* محمد بن يوسف أبو حيان، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، القاهرة – مصر، ١٤١٨هـ.

٢- *أسرار العربية*: أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري، تحقيق: محمد بهجة البيطار، ط١، دمشق، ١٩٧٣م.

٣- *الأصول في النحو*: ابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، (د.ت).

٤- *الإنصاف في مسائل الخلاف*: أبو البركات كمال الدين بن الأنباري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط١٤، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م.

٥- *توضيح مقاصد الألفية*: المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط١، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

٦- *الجنى الداني في حروف المعاني*: المرادي، تحقيق: طه محسن، بغداد، ١٣٩٦هـ – ١٩٧٦م.

٧- *الحجة في علل القراءات السبع*: أبو علي الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصيف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح شبلي، مطبعة دار الكتاب العربي، مصر، (د.ت).

٨- *سر صناعة الإعراب*: ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.

٩- *شرح الأشموني المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك*: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٩٥٨م.

١٠- *شرح التصريح على التوضيح:* خالد عبد الله الأزهري، مطبعة بولاق، ١٢٩٤هـ.

١١- *شرح المفصل*: ابن يعيش، صحح وعلق عليه حواشي نفيسة بعد مراجعته على أصول خطية بمعرفة مشيخة الأزهر المعمور، إدارة الطباعة المنيرية ، شارع الكحكيين، مصر، (د.ت).

١٢- *شرح كافية ابن الحاجب*: الرضي الاستراباذي النحوي، بيروت، ١٣١٠هـ.

١٣- *الكتاب*: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٤- *المدارس النحوية*: د. إبراهيم السامرائي، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٨٧م.

١٥- *المرتجل: لأبي* محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٣٩٢هـ --١٩٧٢م.

١٦- *المقتصد في شرح إيضاح الفارسي*: عبد القاهر الجرجاني، تح: د. كاظم بحر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٢م.

١٧- *المقتضب*: أبو العباس المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ١٣٨٥هـ- ١٣٨٦هـ.

١٨- *المقرب:* ابن عصفور علي بن مؤمن، تح: د. أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٥٩هـ.